الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

10 **رمضان** 1435 –8 **يوليو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الانسان في العالم	23

هيئة حقوق الإنسان

مجلس هيئة حقوق الإنسان يناقش الملفات المطروحة على جدول أعماله في جلسته ال22

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950818

الرياض – واس

ناقش مجلس هيئة حقوق الإنسان خلال جلسته الثانية والعشرين في دورته الثانية التي عقدها برئاسة رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان، الملفات المطروحة على جدول أعمال المجلس. واستهل المجلس جلسته برفع التهنئة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد يحفظهم الله ، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، كما قدم المجلس شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين يحفظه الله ، على أمره بإنشاء أحد عشر استاداً رياضياً على أعلى المواصفات والمعايير العالمية في مناطق المملكة على غرار ما تم إنجازه في مدينة الملك عبدالله الرياضية في جدة، مؤكداً أن ذلك يأتي امتداداً لحرصه واهتمامه - أيده الله -، بدعم شباب هذا الوطن الذين يحظون بمكانة في نفسه الكريمة واستمراراً لحرصه على إعطاء كل منطقة حقها من التنمية في المجالات كافة .

وثمن المجلس إعفاء المنشآت الصغيرة (9 عمَّال فأقل)، مِنْ دفع المُقابل المالي (2400 ريال سنويًا) عن أربعة عمّال وافدين إذا تفرغ مالكها للعمل فيها، والذي يأتي في إطار الدعم المستمر من حكومة خادم الحرمين الشريفين لقطاع الأعمال، وتمكين أصحاب المشاريع الصغيرة من تحقيق آمالهم وتطلعاتهم وخلق فرص عمل أكبر وأوسع في المملكة.

واطلع المجلس خلال جلسته على التقارير المرفوعة له بشأن منع العمل وقت الظهيرة في الصيف، وما تقوم به وزارة العمل من جهود لمراقبة ومتابعة تنفيذه ومعاقبة المؤسسات والشركات المخالفة، مؤكداً أن الهيئة تثمن جهود الوزارة وتؤكد على ضرورة التزام الجميع بقرارات الوزارة في هذا الشأن، وأن الهيئة سوف تستمر في متابعة أي خرق لذلك في جميع مناطق المملكة، إضافة لتلقي البلاغات في هذا الشأن.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يوافق على نظام الرعاية الصحية للمرضى النفسيين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
وافق مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في جلسته اليوم (الإثنين)، في قصر السلام بجدة على نظام الرعاية الصحية الذي يهدف إلى تنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية اللازمة للمرضى النفسيين.
وفي بداية الجلسة ، رفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على ما يوليه من حرص وجهود لخدمة الإسلام والمسلمين والتيسير على قاصدي المسجد الحرام لأداء مناسك العمرة والصلاة في شهر رمضان المبارك.
وأكد أن أوامره بالاستفادة من الأدوار الأرضي والأول والأول ميزانين والثاني والثاني ميزانين من مبنى التوسعة والساحات الخارجية الشمالية والغربية والجنوبية والشرقية لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتوسعة المسجد الحرام والعناصر المرتبطة بها التي تستوعب أكثر من 625 ألف مصل، وتوجيهاته بالاستفادة من منسوب الصحن للمرحلة الأولى والثانية من مشروع خادم الحرمين الشريفين لرفع الطاقة الاستيعابية للمطاف، تجسد اهتمامه وعنايته واستشعاراً منه لأهمية تهيئة الأجواء المناسبة لقاصدي الحرمين الشريفين وتأمين الخدمات الضرورية لراحتهم.
واستكر المجلس بشدة الاعتداء الآثم الذي تعرض له رجال الأمن في منفذ الوديعة الحدودي من قبل مجموعة من خوارج هذا العصر أرباب الفكر الضال، وعده اعتداءً غادراً من قبل فئة ضالة لم تراع حرمة قتل النفس وعظمة شهر الصيام، معرباً عن أحر التعازي لذوي شهداء الواجب، سائلاً الله العلي القدير أن يسكنهم فسيح جناته، وأن يلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان، وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.
كما رفع المجلس شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين على أمره بتقديم 500 مليون دولار مساعدة إنسانية للشعب العراقي الشقيق المتضرر من الأحداث المؤلمة بمن فيهم النازحون بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو العرقية.
بعد ذلك استعرض المجلس جملة من التقارير حول تطور الأوضاع عربياً وإقليمياً ودولياً، مجدداً المواقف الثابتة للمملكة إزاء مختلف الأحداث، وحرصها على أن يعم الأمن والاستقرار جميع دول العالم.
وفي الشأن المحلي دعا مجلس الوزراء الله العلي القدير أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء على صدور أمره بصرف مبلغ (1ر395ر655ر500) ريال لمستفيدي الضمان الاجتماعي، مؤكداً أن هذه اللفتة الإنسانية ليست مستغربة عليه حيث يحظى قطاع الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي على وجه الخصوص برعاية ومتابعة خاصة منه.
وأكد مجلس الوزراء أن صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بالموافقة على إنشاء محاكم متخصصة للتنفيذ في عدد من مدن المملكة لرفع مستوى دوائر التنفيذ التابعة للمحاكم العامة إلى درجة محاكم متخصصة، يأتي في إطار دعم القضاء المتخصص بما يخدم المرفق العدلي بتسريع آلية عمله في سياق مفهوم العدالة الناجزة في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء .
وبناءً على التوجيه السامي اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 1435/9/10هـ (حسب تقويم أم القرى) على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها ، وانتهى المجلس إلى ما يلي

أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية، وافق مجلس الوزراء على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة باسم "شركة المقر للتطوير والتنمية " في أمانة منطقة المدينة المنورة، طبقاً لنظامها الأساس . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح النظام الأساس للشركة:

1- إعداد برامج التنمية والتطوير العمراني وتنفيذها في المناطق العشوائية في المدينة المنورة وأي منطقة أخرى فيها تتطلب التنمية والتطوير، وذلك بحسب أولويات التنمية العمرانية وبما يحقق الاستمرار الذاتي لمشروعات التنمية والتطوير والتجديد الحضري.

2- يبلغ رأس مال الشركة (ملياراً وتسعمائة وثمانين مليون ريال) مقسماً إلى (مائة وثمانية وتسعين مليون سهم)، وتبلغ القيمة الإسمية لكل سهم (عشرة) ريالات جميعها أسهم عينية تملكها الدولة ممثلة في أمانة منطقة المدينة المنورة.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب البيلاروسي في شأن مشروع اتفاق تعاون في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية بيلاروس ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

ثالثاً: بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (75 / 61) وتاريخ 24 / 12 / 1432هـ ورقم (34 / 18) وتاريخ 12 / 6 / 1434هـ ، وافق مجلس الوزراء على نظام الرعاية الصحية النفسية.وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ويهدف النظام إلى الآتي:

1- تنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية اللازمة للمرضى النفسيين.

2- حماية حقوق المرضى النفسيين، وحفظ كرامتهم وأسرهم والمجتمع.

3-وضع آلية معاملة المرضى النفسيين ، وعلاجهم في المنشآت العلاجية النفسية.

رابعاً: وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحساب الختامي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي (1433 / 1434هـ).

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي :

1 ـ تعيين إبراهيم بن علي بن محمد السعيد على وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء .

2 ـ تعيين مساعد بن سليمان بن عبدالعزيز المحفوظ على وظيفة (مساعد الأمين للشؤون المالية والإدارية) بالمرتبة الرابعة عشرة بمجلس الأمن الوطني .

3 ـ تعيين فارس بن مياح بن شفق السرحاني على وظيفة (أمين منطقة نجران) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية .

4 ـ تعيين المهندس أحمد بن علي بن محمد اليوسف على وظيفة (نائب المدير العام للشؤون الفنية بمديرية المياه بمنطقة الرياض) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المياه والكهرباء .

واطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لكل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ومصلحة الجمارك العامة، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها، ووجه حيالها بما رآه .

هذا، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى خادم الحرمين الشريفين ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه.

"العمل" تنظم مكان عمل المرأة في منشآت القطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة العمل طرح مسودة قرار «تنظيم البيئة المكانية لعمل المرأة في منشآت القطاع الخاص على بوابة المشاركة المجتمعية «معاً نحسن»، لأخذ الملاحظات والآراء على مسودة القرار، كون البوابة إحدى أدوات الوزارة لقياس الرأي العام بمشاركة أصحاب العمل والعمال والمتخصصين والمهتمين بالشأن العام.
وأوضحت «العمل» في بيان صحافي أمس، أنه تم طرح قرار «تنظيم البيئة المكانية لعمل المرأة في منشآت القطاع الخاص، لإلزام أصحاب العمل بتنظيم حقوق المرأة العاملة من جميع النواحي، بخاصة ما يتعلق بالبيئة المكانية، لاسيما مع اتساع قاعدة أنشطة سوق العمل التي أصبحت تستقطب المرأة».
وأفادت بأن عمل النساء لا يتطلب الحصول على تصريح من وزارة العمل أو من أية جهة أخرى في حال تم اتباع الاشتراطات الواردة بالقرار، شريطة أن تتميز منطقة عمل النساء بالخصوصية والاستقلالية، سواء أكان في مبنى مستقل تماماً عن مبنى الرجال أم أن يكون قسماً في المبنى ذاته على أن يكون مستقلاً عن أقسام الرجال.
وبيّنت أن على صاحب العمل توفير مجمل الخدمات الأساسية، مثل المصلى ومكان للاستراحة ودورات المياه في مكان عمل النساء، وأن يكون المكان مزوداً بالأثاث المكتبي المناسب، إضافة إلى تخصيص مخرج للطوارئ وأجهزة إطفاء الحريق. وأشارت إلى أنه سيتم إلزام صاحب العمل بتمييز المكان المخصص لعمل النساء بوضع لوحة إرشادية في مكان بارز توضح أن القسم خاص بالنساء، ويمتنع دخول الرجال، وفي حال كانت المنشأة تستقبل الجمهور يجب عليها تعيين حراسة أمنية أو نظام أمني على قسم النساء. كما تضمنت بنود القرار أن يحتفظ صاحب العمل بسجل العاملات من النساء، موضحاً فيه البيانات الوظيفية من حيث الاسم والجنسية والسجل المدني أو رقم الإقامة والأجر والمسمى الوظيفي، إضافة إلى تحديد اسم مشرفة أو مديرة القسم المخصص للنساء «القسم النسائي» في سجل بيانات العاملين في المحل أو القسم المخصص لعمل النساء.
ولفتت إلى أنه سيتم إلزام العاملات بالاحتشام وضوابط الحجاب الشرعي، أو أن تلتزم العاملة بالزي الرسمي لجهة العمل الذي يجب أن يكون في جميع الأحوال محتشماً وساتراً وغير شفاف، موضحة أن المنشأة المخالفة لبنود القرار ستتعرض لغرامة مالية لا تقل عن ألفي ريال ولا تتجاوز 5 آلاف ريال، إضافة إلى الجزاءات الأخرى ومنها الحرمان من الاستقدام، وتجديد الإقامات ونقل الخدمات والدعم الذي يوفره صندوق تنمية الموارد البشرية مدة لا تقل عن ثلاثة أعوام للمخالفة الأولى، وخمسة أعوام للمخالفة الثانية.
وذكرت أن تطبيق الاشتراطات لا يخل بتطبيق أي اشتراطات مكانية أخرى واردة في نظام أو قرار وزاري آخر.
كما ستراجع الوزارة فعالية تنفيذ القرار في شكل دوري، على أن يتم تحديثه عند الحاجة، وفق مستجدات سوق العمل ووفق ما يردها من اقتراحات تطويرية، وبما يحقق الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء.

خطة لمراقبة المحال الغذائية والتأكد من استيفاء الاشتراطات الصحية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

مكة المكرمة - «الحياة»
كثفت أمانة العاصمة المقدسة أعمالها الرقابية على الأسواق ومحال بيع المواد الغذائية خلال هذه الأيام، وتشكيل عدد من اللجان والفرق الرقابية لمتابعة استيفاء هذه المحال للاشتراطات الصحية المطلوبة.
وكشف المدير العام لصحة البيئة الدكتور محمد الفوتاوي في بيان صحافي أمس، عن تشكيل الكثير من الفرق الميدانية واللجان للمرور على المحال التي تتعلق أنشطتها بالصحة العامة والعاملين بها، مع وضع خطة محدده للرقابة، لضمان سلامة المعروضات وسلامة العاملين، والتأكد من حصولهم على الشهادات الصحية.
وأوضح الفوتاوي أن عدد المحال التي تتعلق أنشطتها بالمواد الغذائية يبلغ حوالى 35 ألف محل تشمل المطاعم والمطابخ والبقالات ومراكز التسويق وصوالين الحلاقة والكافتيريات ومحال بيع الخضراوات والفواكه، إضافة إلى البسطات الموسمية الرمضانية وغيرها، إذ إن جميعها تخضع للرقابة الدورية من فرق الأمانة.
وأفاد بأن الإدارة العامة لصحة البيئة شكلت الكثير من فرق مكافحة الباعة الجائلين للحد من انتشار الظاهرة، نظراً إلى ما تشكله من خطورة على الإصحاح البيئي وتشويه للمظهر العام، كما تم تشكيل عدد من اللجان المشتركة لمتابعة الأنشطة المختلفة مثل محطات المياه ومصانع الثلج ولجنة عينات الأغذية ولجنة المزارع ولجنة مراقبة السعودة، إضافة إلى مكافحة بائعي الأدوية والأعشاب وغيرهما.
وأضاف: «اللجان والفرق تعمل جميعها على مدار الساعة خلال هذه الأيام، لضمان تهيئة الأوضاع الصحية للزوار والمعتمرين الذين يتوافدون بكثرة خلال هذه الفترة، إضافة إلى تكثيف الرقابة على البسطات الموسمية والكافتيريات المتنقلة بمواقف حجز المركبات في كدي والرصيفة والعمرة والعزيزية وغيرها».

أمانة الرياض" تلزم شركات النظافة بمنع عمالها من العمل تحت أشعة الشمس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
حددت أمانة منطقة الرياض فترة العمل الخاصة بعمال النظافة خلال فصل الصيف من الساعة الـ 2 صباحاً وحتى الـ 12 ظهراً للفترة الصباحية، فيما تبدأ الفترة المسائية من الساعة الـ3 عصراً حتى الـ12 من منتصف الليل، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بمنع العمل تحت أشعة الشمس.
وألزمت الأمانة شركات النظافة المتعاقد معها بتطبيق القرار حماية للأيدي العاملة الميدانية من حرارة الشمس أثناء مزاولة عملهم خلال فصل الصيف، وتحديداً في شهر رمضان المبارك.

وأكدت الأمانة حرصها على سلامة العاملين بمنعهم من العمل تحت أشعة الشمس الحارقة نظراً إلى تغير الظروف المناخية صيفاً، التي قد تعرض سلامتهم لأخطار صحية جسيمة، محذرة من أي تجاوز من شأنه عدم تنفيذ القرار والإضرار بصحة العمال.
يذكر أن عدد عمال النظافة في مدينة الرياض يبلغ أكثر من 9733 موظفاً وعاملاً يعملون بشكل يومي على تنظيف أحياء العاصمة، فيما شرعت الأمانة ممثلة في الإدارة العامة للنظافة، بتنفيذ خطتها لرفع مستوى النظافة في أحياء وطرق وشوارع مدينة الرياض خلال شهر رمضان المبارك، وذلك بتكثيف عمليات الكنس والالتقاط في مناطق التجمعات والنشاطات مثل الجوامع والأسواق التجارية والمطاعم والحدائق العامة، إلى جانب المتابعة والمراقبة المستمرة لمسارات تفريغ براميل النفايات.

الخدمة المدنية: المريض يتمتع بإجازة لمدة سنتين خلال مدة لا تقل عن أربع سنوات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950719

الرياض - سلطان العثمان
أوضحت وزارة الخدمة المدنية حول ما يتعلق بإجازة الموظف المرافق للمريض أن المادة الخامسة عشرة ضمن لائحة الإجازات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1037/1) وتاريخ 1426/2/16هـ، تنص على الحالات التي يضطر فيها الموظف إلى مرافقة أحد أقربائه لعلاجه أو الأم إذا رغبت في مرافقة طفلها الذي لا يتجاوز عمره سبع سنوات علاوة على مرافقة الطفل وأمه، حيث يسمح لكل منهم التمتع برصيده من الإجازات العادية، فإذا ازدادت المدة اللازمة للمرافقة على ما يستحقه من الإجازات العادية فيسمح له بالغياب ويعامل عن المدة الزائدة وفقاً للفقرة (أ) من المادة (الحادية عشرة) والتي تنص على أن يستحق الموظف إجازة مرضية في مدة أربع سنوات لا تتجاوز سنتين وفق الترتيب التالي: (ستة أشهر براتب كامل وستة أشهر بنصف الراتب وستة أشهر بربع الراتب وستة أشهر بدون راتب) وتحتسب بداية الأربع سنوات من تاريخ بداية الإجازة المرضية، أما إذا كان الموظف مصاباً بأحد الأمراض الخطيرة التي يحددها الطبيب الاستشاري المتخصص فيستحق إجازة مرضية خلال أربع سنوات وفق الترتيب التالي: (سنة براتب كامل وثلاثة أشهر بنصف الراتب وثلاثة أشهر بربع الراتب وستة اشهر بدون راتب)، وأشارت الخدمة المدنية إلى ان تحديدها يبدأ من تاريخ انقطاعه عن العمل وحسب ما تحدده التقارير الطبية بشرط: أن يكون المريض أحد أولاد الموظف أو زوجته أو زوج الموظفة أو من يعول من والديه أو إخوانه، ويجوز لوزير الخدمة المدنية الإعفاء من هذا الشرط في الحالات التي يضطر فيها الموظف إلى مرافقة أحد أقربائه دون أن يكون العائل الوحيد له، أن تقرر الهيئة الطبية العامة بالنسبة لمن يعالج في الخارج أو مدير المستشفى وأحد أطبائه لمن يعالج في الداخل ضرورة وجود مرافق للمريض والمدد المقررة للعلاج أو يكون الموظف محرماً شرعيا لمريضة تعالج في الخارج أو في بلد غير التي تقيم بها في الداخل.

"الضمان" يودع أكثر من 202 مليون ريال في حسابات المستفيدين لأجل الغذاء لشهر رمضان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950779

أودعت وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية مبلغاً وقدره (202.290.710) ريالات في حسابات المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي لأجل الغذاء لشهر رمضان الجاري لهذا العام 1435هـ. وأوضح المتحدث الرسمي بالوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي أن الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء يتفاوت عدد أفرادها ليصل إلى (15) فرداً وفق ما نص عليه الأمر الملكي الكريم مؤخراً، وكذلك قرار معالي وزير المالية رقم (950) وتاريخ 25/ 3/ 1435 هـ، القاضي بتخصيص مبلغ أربعة مليارات وخمس مئة مليون ريال، لتفعيل البرامج المساندة ودعمها.

وأضاف أن الوزارة أودعت المبالغ المخصصة لأجل الغذاء في حساباتهم كما هو متبع كل شهر للأسر المستفيدة، وذلك دون المساس بالمعاش الشهري الخاص بها، مشيراً إلى أن برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء هو أحد برامج الضمان الاجتماعي المساندة المنفذة حالياً والمتمثلة في "برنامج المساعدات الضمانية، برنامج الدعم التكميلي، برنامج الفرش والتأثيث، برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي، برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء، برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وبرنامج المشاريع الإنتاجية".

وبين أن الإعلان شهرياً عن إيداع هذه المبالغ يأتي تقديراً لاحتياج كثير من الأسر المستفيدة لهذه المساعدات وإشعاراً لها بذلك للمبادرة إلى الاستفادة منها.

للإفراج عن المشمولين بالعفو الملكي

لجان دراسة قضايا نزلاء الحق العام بالطائف تعمل على مدار الساعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950807

الطائف - حسن الغامدي

أكدت ادارة سجون محافظة الطائف أن لجان دراسة قضايا نزلاء الحق العام تعمل على مدار الساعة حتى يستفيد أكبر عدد من المشمولين بالعفو الملكي، وقد أطلقت إدارة سجون محافظة الطائف دفعتين من سجناء الحق العام، ممن تنطبق عليهم شروط العفو تنفيذاً للأمر الملكي الكريم.

وأوضح مدير السجون بالمحافظة العميد معدي البقمي أن اللجان تحظى بتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، ومدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي، وتعمل على دراسة قضايا النزلاء على مدار الساعة لإطلاق سراح من تنطبق على حالاتهم تعليمات وشروط العفو.

وزير العدل يرفع شكره إلى خادم الحرمين

محامون وقضاة: قضاء التنفيذ حقق العدالة.. وإنشاء المحاكم دعم جديد للقضاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950815

الطائف - نواف بن خيشوم

أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى: «إن الأمر الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بالموافقة على إنشاء محاكم متخصصة للتنفيذ، يأتي في إطار دعم القضاء المتخصص بما يخدم المرفق العدلي بتسريع آلية عمله في سياق مفهوم العدالة الناجزة في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء»، مؤكداً أن قضاء التنفيذ بعد رفع مستوى دوائره إلى محاكم سيضطلع بمشيئة الله بالمزيد من الجهود القضائية لخدمة أهم مراحل دورة القضية وهو التنفيذ.

ورفع وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى باسمه واسم مرفق العدالة شكره العميق لخادم الحرمين الشريفين على موافقته الكريمة بإنشاء محاكم متخصصة للتنفيذ في عدد من مدن المملكة. ودعا وزير العدل المولى جل وعلا أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء على ما قدم ويقدم لمرفق العدالة.

ونوه عدد من أصحاب الفضيلة القضاة والمحامين بالدعم الذي يجده مرفق القضاء من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله وحرصه المستمر على تطوير المرفق القضائي عبر إطلاق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء وتخصيص مليارات الريالات لدعم مشروع التطوير.

وبينوا إن النهضة الشاملة التي تعيشها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- شملت مختلف القطاعات وبخاصة المرفق العدلي حيث يشهد مرفق القضاء تطويرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بفضل الدعم المستمر من القيادة الرشيدة.

وقال القاضي الدكتور عبدالله القرني إن إنشاء محاكم متخصصة للتنفيذ في عدد من مدن المملكة هو دعم جديد لمرفق القضاء من لدن حكومتنا الرشيدة التي أولت القضاء جل العناية والرعاية ودعمت مشاريع القضاء وتخصيص الأموال الطائلة لتنفيذ مشاريعه وهذه المشاريع الجديدة خطوة كبيرة تضاف للخطوات التطويرية التي تعيشها الوزارة لتحقيق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله ونثمن للوزير العيسى العمل المبارك الذي يسعى ويعمل بكل جد لتطوير العدل ومرافقها.

وقال الدكتور سعد بن حمدان الوهيبي رئيس المركز الاستشاري للتدريب القانوني إن الدعم الكبير من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله للمرفق العدلي كان من الأولويات التي أعلنها خادم الحرمين ودعمها عبر إطلاق مشروعه أيده الله لدعم مرفق القضاء وما من شك أن إنشاء محاكم للتنفيذ تعد خطوة طموحة لتسريع العمل القضائي وذلك لما تحقق من قبل قضاة التنفيذ في استرجاع الحقوق التي وصلت لمئات الملايين ووقف المتلاعبين بحقوق الناس وهذه خطوة ناجحة أقدمت عليها الوزارة لضمان العدالة وضبط المتلاعبين بحقوق الناس وكذلك استمرارية

لدعم مرفق القضاء بما يحتاجه والنهوض بأداء القضاء وتطوير أسلوب العمل القضائي من خلال تأهيل القضاة وكتاب العدل ومعاونيهم من اجل تقديم الخدمات القضائية للمراجعين بشكل أسرع وتسهيل إجراءات التقاضي وهذا هو الذي يلمسه الكثير من المراجعين في تسهيل الإجراءات وتطوير العمل والتسهيل على المراجعين في كثير من الإجراءات بمتابعة الوزير الدكتور العيسى لتحقيق مشروع خادم الحرمين لتطوير القضاء نتمنى أن تستمر هذه المشاريع التطويرية التي تصب في صالح القضاء والمستفيدين منه. من جانبه، أكد المحامي والمستشار القانوني كاتب الشمري أن المشاريع التي تنفذها وزارة العدل هي امتداد لعناية الدولة بمرفق القضاء والعناية به وتحقيق التطور في كافة مرافقه حيث جاءت موافقة خادم الحرمين بإنشاء محاكم للتنفيذ لتسريع تنفيذ الأحكام القضائية وتسريع العمل القضائي لضمان حفظ الحقوق وضمان العدالة التي يعيش همها القيادات العدلية و التي تحقق العدالة وتعمل على سرعة الانجاز ودقته وتهيئة المكان المناسب، للنظر في القضايا وسرعة انجازها وأضاف المحامي الشمري أن وزارة العدل قطعت مراحل كبيرة في تحقيق إستراتيجيتها القضائية التي تهدف لتطوير العمل القضائي والتعامل مع التقنية في سبيل التطوير وإنهاء المعاملات.

رئيس مجلس الشورى يستنكر اعتداء "الفئة الضالة" على منفذ الوديعة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950936

الرياض - محمد الشيباني

استنكر رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ باسمه ونيابة عن أعضاء المجلس ما اقترفته الفئة الضالة من اعتداء آثم على أمن بلاد الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين المملكة العربية السعودية.

وقال: "إن الاعتداء الإجرامي الذي استهدف رجال الأمن في محافظة شرورة يعكس ضلالة الفكر لهذه الفئة الباغية حيث لم يردعهم دينهم ولا أخلاقهم ولا مروءتهم عن مهاجمة رجال أمن يقفون على ثغر من ثغور الوطن في شهر رمضان المبارك والانتحار بعد ذلك بقتلهم أنفسهم".

وأضاف "إن الإسلام براء من بغي هؤلاء الخوارج، الذين يرتدون عباءة الدين لتحقيق غاياتهم وتنفيذ أجندة خارجية تستهدف بلادنا التي ولله الحمد تحولت بفعل تطبيقها لكتاب الله وسنة رسوله المصطفى الأمين إلى واحة امن واستقرار".

وعدَّ آل الشيخ أن أول الخسران لهذه الفئة هو سوء الخاتمة التي صاروا إليها عندما انتحروا وقتلوا أنفسهم على مرأى ومسمع القاصي والداني. وقال: "إن الاعتداء الآثم لم يستهدف بلادا تناصب المسلمين العداء؛ بل استهدف بلاد الحرمين الشريفين التي تتهاوى إليها قلوب المسلمين وأفئدتهم، وهو الأمر الذي يدل على أنهم أشد عداوة للإسلام وأهله؛ حيث يجبن حتى الأعداء المشهود فجورهم في الخصومة من غير المسلمين عن الإقدام على مثل هذا الاعتداء على بلاد بهذه المكانة المقدسة وبهذا الشهر الفضيل".

وأشار إلى أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ومؤازرة سمو ولي العهد الأمين، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- مستمرة في أداء رسالتها العظيمة نحو الأمتين الإسلامية والعربية في محاربة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وستواصل ملاحقة هؤلاء الخارجين عن الفطرة السوية، حتى تردهم إلى سواء السبيل أو تكفي الأمة شرورهم التي تستهدف الإسلام والمسلمين.

وثمن لرجال الأمن جهودهم بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية في مواجهة الفئة الضالة، ونجاحهم في افشال مخططاتها الشريرة، مشيراً إلى أن المملكة بجهود هؤلاء الرجال الأبطال استطاعت في مواجهتها لآفة الإرهاب أن تجعل من تجربتها مثالاً يقتدى.

ولي العهد يضع حجر أساس وقف مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة.. غدا

عبارة عن مشروع شقق فندقية مكونة من115جناحا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

نايف الحربي - الرياض
يرعى صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد ووزير الدفاع والمؤسس والرئيس الاعلى لمركز الامير سلمان لابحاث الاعاقة ، يوم غد الاربعاء 12 رمضان 1435 الموافق 9 يوليو 2014م، حفل وضع حجر الاساس لمشروع وقف مركز الامير سلمان لأبحاث الإعاقة، وذلك في قصر سموه بمدينة جدة. بحضور عدد من أصحاب السمو الأمراء والمعالي وأصحاب الفضيلة ونخبة من أعضاء مجلس أمناء مركز الأمير سلمان لأبحاث الاعاقة والداعمين لمشروع الوقف الخيري.
وتأتي هذه الاحتفالية لارساء اللبنة الاولى لمشروع الوقف الخيري والذي تم تدشينه خلال حفل المؤسسين بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس مركز الامير سلمان لابحاث الاعاقة في شهر محرم 134هـ - ديسمبر2014م، برعاية كريمة من قبل صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز المؤسس والرئيس الاعلى للمركز.
الجدير بالذكر ان وقف مركز الامير سلمان لابحاث الاعاقة الواقع في حي السفارات بمدينة الرياض تبلغ مساحته الكلية (733 م 2) وهو عبارة عن مشروع شقق فندقية مكونة من 115 جناحا فندقيا ، وهو يعد الاول من نوعه على مستوى المنطقة العربية يهدف الى ايجاد دعم مستمر لانجاح رسالة المركز واستمرار مشاريعه البحثية والتي تصب في خدمة قضايا الاعاقة.
سيتم ايضا خلال هذه الاحتفالية تكريم عدد من الداعمين الذين سيسهمون بشكل كبير في بناء مشروع الوقف الخاص بمركز الامير سلمان لابحاث الاعاقة، والذي سينعكس على انجاح اهدافه السامية.

الأمر بالمعروف: رصدنا بلاغات عن تحرش بالمتسولات عند الإشارات

ذكرت أن بعضهن يطلبن أرقام الشباب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

علي العيسى - الرياض

كشف مصدر في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن ممارسات غير أخلاقية لمتسولات، مشيرًا إلى أن عددًا من مراكز الهيئة تلقت بلاغات عن وجود نساء يتخذن من التسول ذريعة لإغراء الشباب بطريقة غير أخلاقية، وذلك عن طريق إغراء الشباب بطلب أرقام هواتفهم للاتصال عليهم لاحقًا وغيره لافتًا إلى رصد عدد من حالات التحرش التي يقوم بها بعض الشباب عند إشارات المرور ضد نساء متسولات مطالبًا بالتعاون بين الشرطة والهيئة ومكافحة التسول للقضاء على تلك الظاهرة.

وفي الوقت الذي لاذت فيه وزارة الشؤون الاجتماعية بالصمت نبه عدد من المواطنين لمخاطر التسول عند إشارات المرور وغيرها مطالبين بوضع حد لهذه الظاهرة التي تتزايد بشكل ملحوظ مع حلول شهر رمضان المبارك والذي يعتبره المتسولون موسمًا مواتيًا للحصاد.

بداية قالت المواطنة أمل: إن استغلال الاطفال في التسول ظاهرة خطيرة تهدد حياة الطفل وتقتل براءتهم وقد انتشرت في هذه الأيام بشكل كبير ولا تجد إشارة مرورية إلا وعندها طفل يتسول أو امرأة تحمل رضيعًا معرضة بذلك حياتها وحياة الصغير للخطر. وترى أمل انتشار هذه الظاهرة مع غياب مكافحة التسول وعدم تواجدهم او حتى تفاعلهم مع البلاغات التي تصل اليهم.

وقال المواطن فهد السعود: نرى المتسولين والمتسولات على حافة الطرقات يتكففون الناس طلبًا للمال. وهي ظاهرة انتشرت بشكل كبير في شوارع الرياض ومساجدها بالرغم ان بعض المساجد وضعت تعاميم وتحذيرات من تلك الظاهرة. ويؤكد أنه سبق أن استوقف أحد المتسولين بعد انتهاء الصلاة وذهاب الناس وبعد مواجهته بالأسئلة عن سبب إعاقته بدأ في التوسل الي ان اتركه واتضح انه ليس بمعوق وانه بصحة جيدة معترفًا أنه استخدم هذه الحيلة التي تدر عليه المال وخاصة في أوقات نزول رواتب موظفي الحكومة، وقال السعود: إنهم عصابات يقومون باستئجار الشقق والعمل كفريق يقوم شخص بتوزيعهم وتسكينهم وذلك مقابل مبلغ مالي كل شهر.

من جهته قال وكيل قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام الدكتور عبدالمجيد طاش إن استغلال المرأة والطفل في أعمال التسول شكل من أشكال الإساءة وهذه الظاهرة تترتب عليها مخاطر كبيرة لعل من أهمها جعل حياتهم عرضة للخطر بسبب المواقع التي يتسولون عندها كإشارات المرور حيث يتعرضون لخطر الموت دهسًا، كما يتعرضون لعوادم السيارات وحرارة الشمس والتحرش من قبل بعض ضعاف النفوس.

مبينًا أن للتسول تأثيرًا نفسيًا على شخصية المتسولة كالشعور بالدونية والضعف، مبينًا أن الجهات المعنية بمكافحة التسول تتحمل المسؤولية كاملة عن هذا الوضع وحماية هذه الشريحة وذلك من خلال القيام بحملات تفتيشية مستمرة والتعامل مع هذه الحالات بطريقة مهنية صحيحة تعتمد على دراسة كل حالة ووضع الحلول المناسبة التي تضمن عدم عودتهم الى التسول مرة أخرى.

«المدينة» وجهت خطابًا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للإستفسار عن دورها في مكافحة تلك الظاهرة التي بدأت في الانتشار مع قرب حلول شهر رمضان، إلا أننا لم نتلق أي رد منهم رغم الانتظار لأكثر من شهر.

مراجعون للدوائر الحكومية يعانون من كسلوتغيب الموظفين خلال رمضان

البعض أرجع السبب إلى تغيير مواعيد النوم والاستيقاظ

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

عبدالله البارقي - جدة

يعاني مراجعو العديد من الدوائر الحكومية في شهر رمضان المبارك، خاصة خلال أسبوعه الأول، من تغيب بعض الموظفين وتراخيهم في أداء أعمالهم مقارنة بباقي شهور السنة، وذلك لتغيير أوقات العمل في رمضان الذي يشهد تغييرًا في الساعة البيولوجية للإنسان بتغيير مواعيد النوم والاستيقاظ مما يسبب لدى بعض الموظفين شيئًا من الكسل والخمول خلال أدائهم العمل. وفيما قال بعض الموظفين إن العمل في رمضان له نكهة خاصة ولا يجدون عناء في أداء مهامهم خلال الشهر الكريم، طالب آخرون بتحويل الدوام خلال رمضان إلى الفترة المسائية مضيفين أن تغيير مواعيد النوم والاستيقاظ يجعل العمل نهارًا خلال الشهر الكريم صعبًا، بينما طالب مراجعون الجهات الحكومية بإيجاد حل لمشكلة خمول وتغيب بعض الموظفين خلال رمضان.

وقد قامت «المدينة» بجولة على عدد من الدوائر الحكومية لمعرفة أسباب تغيب وتراخي بعض الموظفين في أداء العمل خلال شهر رمضان.

في البداية تحدث الموظف حسن علي وقال: فيما يخص عمل الموظف خلال شهر رمضان فأنا مع ذلك ولكن لو تم تقليص مدة العمل إلى أسبوعين في وجهة نظري لكان أفضل ليتمكن الناس من إنهاء التزاماتهم الاجتماعية والحوائج الضرورية قبل دخول العشر الأواخر فما نشهده من زحام شديد مع بداية إجازة الموظفين يستوجب علينا إعادة النظر في توقيت بداية الإجازة وتقليص فترة الدوام إلى أسبوعين، أما عن الكسل والخمول وتغيب بعض الموظفين في شهر رمضان فذلك بسبب تغيير أوقات الدوام فيصعب على بعض الموظفين التأقلم مع الدوام الجديد خصوصًا عند بداية الشهر لأن التغيير يكون حديثًا وطارئًا ويحتاج لفترة كي يعتاد عليه.

فيما قال الموظف عيد أحمد إن العمل في رمضان له نكهة خاصة وذلك لارتباط العبادة بالعمل إلا أن إنتاجية الموظف خلال شهر رمضان بلا شك تنقص وتختلف عن باقي الشهور لعدة أسباب صحية وذهنية وجسدية وما يشجع على ذلك أيضًا هو تأخير الدوام في شهر رمضان ليبدأ الساعه ١٠ صباحًا فلو بقي الدوام من ٧ صباحًا وحتى ١٢ ظهرًا في نظري أفضل بكثير ويساعد على تنظيم الوقت وإنتاجية الموظف.

وفي السياق قال علي هيازع إنه يلاقي صعوبة في التأقلم مع دوام رمضان وذلك لعدم المقدرة على النوم لساعات تساعده على الحضور إلى العمل بنشاط وهذا ما يسبب الكسل والخمول وعدم الرغبة في أداء العمل لدى الكثير من الموظفين، وأنا أفضل أن يكون شهر رمضان إجازة لكافة الموظفين بالدوائر الحكومية كي نتفرغ للعبادة أو يكون هنالك دوام مسائي على أن يتم التنسيق بين الموظفين لتفادي مشكلة التغيب او التأخير.

وأشار خالد الزهراني إلى أنه لا يجد أي صعوبة في دوامه في رمضان وأنه على العكس يفضل الدوام في الشهر الكريم وذلك بفضل تنظيم الوقت، مبينًا أن الدوام في نهار رمضان يكون خفيفًا ولا تجد فيه عناء وذلك لقلة أعداد المراجعين لمختلف الدوائر الحكومية.

من جانبه تحدث المواطن أحمد عسيري بأنه من خلال مراجعته لإحدى الدوائر الحكومية لاحظ وجود تغيب للعديد من الموظفين، وأضاف أنه لم يجد إلا موظف واحد لخدمة المراجعين، وأضاف: نعاني عند مراجعتنا إلى الدوائر الحكومية في

رمضان من تقلص عدد الموظفين مما يجعلك تمكث ساعات طويلة لإنهاء معاملة أو إجراءات، وعلى إدارات هذه الدوائر الحكومية أن تضع حلًا يضمن سير العمل بالشكل المطلوب خلال شهر رمضان المبارك وعدم تعطيل المراجعين.
كما طالب صالح المحمادي وهو أحد المراجعين، الجهات ذات الاختصاص بإيجاد حل لحالات التغيب الملحوظة في العديد من الدوائر الحكومية، وأضاف: أرى أنه من الأفضل أن يتم تغيير وقت الدوام في رمضان ويصبح في المساء حتى يتمكن الموظفون من إتمام أعمالهم بالشكل المطلوب دون خمول أو كسل.
فيما أشار عبدالرحمن الحربي إلى أن العديد من الدوائر الحكومية تعاني من مشكلة تغيب بعض الموظفين وكسلهم خلال شهر رمضان المبارك.

خلافات عمالية تضاعف ظمأ حوية الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140708/Con20140708711017.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)
ضاعفت الخلافات العمالية التي تنظرها لجنة الخلافات في محافظة الطائف بين المتعهد لأشياب الحوية وسائقي الوايتات معاناة سكان الحوية لليوم الثالث على التوالي ما دفع المواطنين للاستنجاد بشركة المياه لإنهاء المعاناة التي تخيم على منازلهم خلال شهر رمضان، فيما توجه البعض لشراء المياه من المحلات التجارية.
وفي الوقت الذي أكد مدير الشركة الوطنية للمياه المهندس محمد خوجة لـ«عكاظ» عدم وجود نقص في المياه، أوضح أن السبب الحقيقي يتمثل في المشكلة بين متعهد العمالة وسائقي الوايتات حيث يوجد خلافات ومطالب بينهم وبين المتعهد وتم اتخاذ اللازم بإبلاغ الجهات ذات الاختصاص وهناك متابعة من قبل محافظ الطائف حول الأمر وسيجتمع المقاول مع العمالة لحل هذه الخلافات.
وأشار عدد كبير من سكان الحوية منهم ماجد العتيبي وسعد المطيري إلى أن المواطنين يترقبون السماح لهم بأخذ الوايتات بعد دفع مبالغ الشراء لكن الجميع يرفضون العمل والعمالة اكتفوا بالنوم في الموقع تحت المكيفات بينما بقي المواطنون تحت حرارة الشمس في رمضان دون إنهاء هذه المشكلة التي تمتد لليوم الثالث على التوالي، مطالبين الجهات ذات الاختصاص بمشاركة أكثر من متعهد لإيصال المياه للمواطنين حيث سيساهم التنافس في تقديم خدمات جيدة للسكان.

المحكمة رفضت ربط تعليق التنفيذ بأضرار المكتب

دعوى إخلاء مقر رعاية السجناء منذ عام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140708/Con20140708711023.htm

حسام الضفيان (المدينة المنورة)
أكدت مصادر «عكاظ» أن تنفيذ حكم إخلاء مكتب اللجنة الوطنية لرعاية السجناء بالمدينة المنورة جاء عقب سنة من تاريخ إقامة الدعوى من قبل نظار ورثة الوقف الذي يحتوي على المكتب، وأوضحت ذات المصادر أن إقامة الدعوى

بسبب امتناع اللجنة من الخروج والإخلاء رغم انتهاء مدة العقد المحدد للإيجار المتفق عليه بين نظار الوقف ورئيس اللجنة والمسجل من عام 1431هـ ولمدة ثلاثة أعوام وعدم رغبة النظار بالتجديد.
وانفردت «عكاظ» بنشر الخبر في عدد السبت الماضي بعنوان «المحكمة تغلق مكتب رعاية السجناء بالمدينة»، فيما أقام وكيل المدعين دعواه بطلب الإخلاء في شهر رمضان من العام الماضي بناء على ذلك الخلاف ورفض تسليم المكتب من قبل اللجنة وامتناعهم عن الإخلاء وذلك ما أكد على قوله رئيس اللجنة أمام القاضي في أولى الجلسات، حيث برر رفض الإخلاء بتقديم خدمات اللجنة لأكثر من 15 ألف نسمة من السجناء وأسرهم إضافة الى أن اللجنة تقوم بأعمال وخدمات خيرية وإغاثية للمجتمع وأن اللجنة لم تتسبب بإزعاج المجاورين، مطالبا قاضي التنفيذ بتعويض اللجنة عن الخسائر التي لحقت بها بسبب تهيئة المكتب الذي استلمته من الوقف «عظم» بدون تشطيب.
ونفذت المحكمة العامة حكمها بإلزام لجنة رعاية السجناء على الإخلاء وتسليمه لنظار الوقف خاليا من الشواغل وتصفية ماعليه من حقوق، وأوضح القاضي للمدعى عليه أن المطالبة بالأضرار المترتبة على الإخلاء تقام في دعوى مستقلة كونها غير متعلقة بدعوى طلب الإخلاء.

تسليم 135 سيارة لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140708/Con20140708711025.htm

سامي المغامسي (المدينة المنورة)
أوضح مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور نايف بن محمد الحربي أن عدد السيارات التي سيتم تسليمها لذوى الاحتياجات الخاصة خلال الفترة القادمة تبلغ 135 سيارة ضمن هدية خادم الحرمين الشريفين لذوى الاحتياجات الخاصة والتي تمثل الدفعة الثالثة فيما تبلغ تكلفة السيارة الواحدة 188.000 ألف ريال.
وأشار الحربي إلى تسليم 73 سيارة و36 مثلت الدفعة الثانية، تم منحها لمستحقيها من المعاقين فيما يتم حسب ضوابط محددة منها نوع الإعاقة ووضع الأسرة الاقتصادي، لافتا إلى أن السيارة مجهزة بأبواب جانبية وخلفية ورافعة أوتوماتيكية، يمكن التحكم بها آليا ويدويا، وتستطيع رفع أوزان ثقيلة تصل إلى 350 كيلو جراما، مزودة بمثبتات للكرسي المتحرك لتوفير أكبر قدر من الأمان داخل المركبة.

تعيش على نفقة زميلاتها الفلبينيات

ممرضة سورية تناشد المسؤولين إعادتها لعملها بصحة جازان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://sabq.org/Y1fgde

عمر عريبي - سبق - جازان :

بدأت الممرضة السورية مريم ذياب كلامها وهي تبكي لـ "سبق" أين اذهب بعد طي قيدي من صحة جازان ولا عائل لديّ والوضع الحالي ببلدي سوريا معقد جداً وخطر.

وناشدت الممرضة مريم عبر "سبق" وزير الصحة بالنظر في حالها باعتبارها ظرفاً خاصاً وإعادتها إلى عملها ممرضة أو مساعدة ممرضة في وزارة الصحة بعد أن تم طي قيدها قبل ثلاث سنوات من قِبل صحة جازان ولم تغادر السعودية إلى الآن.

تقول الممرضة: بعد أن خدمت بصحة جازان وبمستشفى بيش لمدة 30 عاماً تقريباً جاء الأمر بطي قيدي مع مجموعة من الممرضات القدامى اللاتي تم إعادتهن على وظائف أخرى في وقتٍ لاحق، وأنا لظروفي الصعبة التي لا أستطيع معها السفر إلى سوريا.

وتضيف: لم أجد أحداً يعطف عليّ سوى بعض زميلاتي الممرضات الفلبينيات اللاتي آوني معهن وجعلوني كأخت لهن يطعمونني معهن بل والله أن إحداهن تقوم بوضع مصروف شخصي لي في شنطتي دون أن أعلم لأستطيع دفع أجرة المواصلات وأنا شبه يومياً أراجع صحة جازان والتي تبعد عن بيش ما يقارب 70 كيلو متراً.

واستطردت وهي تبكي: لجأت إلى "سبق" بعد أن ضاقت بي الحيل ولم يتفاعل مع حالتي أحد بل الجميع يقول لي النظام نظام أنا أعلم النظام وأحترمه وأقدره ولكن أليس لكل نظام استثناءات، أليست ظروفي ووضعي يستحق أن يتم استثنائي طالما لا يضر ذلك بأحد ويساعدني في العيش وسط حياة كريمة لا أمد يدي إلى هذا أو ذاك ، حتى تنصلح ظروف بلدنا إن شاء الله عندها نستطيع أن نعود إليها.

انفردت بخبر تعيين الخريجين السابقين.. والآن بإغلاق ملف القضية

"سبق": حل قضية المستبعدين من الدبلومات الصحية15 شوال

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://sabq.org/C0fgde

عمر السبيعي ـ سبق ـ الرياض:

علِمت "سبق" انتهاء قضية المستبعدين والمستبعدات من خريجي الدبلومات الصحية، وحلّ مُعاناتهم، بعد أن استحدثت شواغر ستبدأ في استقبالهم منتصف شهر شوال المُقبل، وفقاً لما أكّد ذلك ولأكثر من مرة بعض منسوبي الخدمة المدنية.

جاء ذلك عبر الاستعلامات الهاتفية المُختصة بالمعاملات الرسمية، وسؤالهم عن مُعاملة قضية خريجي وخريجات الدبلومات الصحية برقم (29923)، ليأتي الرد بزف البشرى وإغلاق ملفها قريباً بإذن الله.

وكانت القضية الشائكة والتي تحوّلت لرأي عام، قد تفاعل معها المُجتمع، ووسائل الإعلام، من بينها "سبق" بعدما خصّصت جُزءًا من وقتها لتسليط الضوء على قضيتهم بدءًا من مطلع تعثّر تعيين الخريجين السابقين من الدبلومات الصحية، وانفراد "سبق" بزّف البشرى لهم بصدور أمر ملكي سيُعالج القضية ويُنهي تفاصيلها.

وتأتي حلول القضية لتفريج أزمة ما يُقارب 7000 خريج وخريجة مُستبعدين من التعيين أسوةً بزملائهم الذين أُعلنت تعييناتهم ويتلقون دورات تدريبية تأهيلية برواتب مُجزية قبل زجّهم للعمل رسمياً في المنشآت الصحية.

يُشار إلى أن "سبق" انفردت في 8-7 من العام الماضي، بنشر خبر عن قُرب صدور قرار بإنهاء معاناة خريجي المعاهد الصحية، وذلك عقب انتهاء أعمال اللجنة المُشكّلة لدراسة وضعهم، والتي كان آخرها توقيع رئيس اللجنة الأيام الماضية، وإقرارهم التوصيات اللازمة لذلك، والرفع بها إلى المقام السامي لاعتماد توظيفهم وإنهاء مُعاناتهم.

فيما توقعت مصادر"سبق" أن يُبتّ في أمر توظيف الخريجين في غضون الأسبوعين المُقبلين كحدٍ أقصى، وهو ما تمّ فعلياً وصدر استكمالاً لمصداقية "سبق" وحرصها على متابعة ملف القضية مُنذ البداية.

هددوا بمقاضاتها لعدم تعويضهم رغم عملهم في "الفطر والأضحى"

"الصحة" ترفض صرف مستحقات منسوبي2400 مركز صحي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://sabq.org/40fgde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
علِمت يتجه منسوبو حوالي 2400 مركز صحي في مختلف المناطق والمحافظات، بالإضافة إلى العاملين في مديريات الشئون الصحية، إلى إقامة دعوى ضد وزارة الصحة، بعد رفضها صرف مستحقاتهم خلال مرابطة عيدي الفطر والأضحى لعام 1434 هـ، والاكتفاء بتعويضهم فقط براحات مقابل الأيام التي عملوها، بينما تم الصرف للعاملين في المستشفيات فقط.
وأبدى عدد كبير من منسوبي المراكز الصحية استياءهم من عدم صرف مستحقاتهم باعتبارهم القطاع الوحيد من قطاعات الدولة الذين لا يصرف لهم أي مستحقات مالية، في تصرف غريب من وزارة الصحة، بالرغم من أن لائحة الإجازات ولائحة الحقوق والمزايا المالية، نصت على صرف مبالغ نقدية للمكلفين بالعمل في أيام الأعياد، في مختلف الجهات الحكومية.
وطالب منسوبو المراكز الصحية وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه، بضرورة النظر في صرف مستحقاتهم التي مر عليها عام من دون أن يتم صرفها ليتم إشعارهم مؤخراً بأنه سيتم تعويضهم براحات فقط مقابل الأيام التي عملوها من دون مبالغ مالية.

• حافز" حق لخريج الجامعة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140708/Con20140708710978.htm

صالح إبراهيم الطريقي

إلى الآن لا أعرف لماذا يحاول المسؤولون عن «صندوق الموارد البشرية» تعقيد الأمور في وجه من قبلهم «حافز»، ورفض إداخل البقية «مليون ونصف المليون مواطن ومواطنة» بتعقيد شروط القبول؟
فالمسجلون عليهم كل أسبوع مواجهة الأعطال المتكررة لموقع «حافز» الإلكتروني، لتحديث معلوماتهم، مع أن المدة «أسبوع» لا تستحق أن يحدث المستفيد معلوماته، فيما من رفضهم «حافز»، تكون الحجج واهية ومعقدة حتى لا يكتشف أنها وهمية.

مع أن الأمر لا يستحق كل هذه التعقيدات أو الحجج الوهمية، لأن الأمر من المفترض أن يكون بغاية الوضوح والسهولة والسلاسة، فمن تخرج من الجامعة ولم يجد عملا، من المفترض أن يقبل تلقائيا في «حافز»، فهو ـ أي الخريج والخريجة ـ قام بالواجب المناط به، ودرس واجتهد وتخرج من الجامعة وتسلح بالشهادة، وأصبح جاهزا لخدمة مجتمعه الذي وعده أنه سيجد له عملا بعد أن يتخرج من الجامعة.

وطالما الخريج والخريجة قاما بواجبهما على أكمل وجه وحصلا على الشهادة، الدور على مؤسسة الحكومة أن توجد عملا لهؤلاء الخريجين والخريجات، أو تصرف لهم راتب «بدل بطالة أو حافز» إلى أن تخلق لهم فرص عمل.

فهل يكف المسؤولون عن «صندوق الموارد البشرية» من تعقيد أمور الجيل الجديد، وأن يتم التسجيل بسهولة وكل ما يحتاجه الشاب والشابة للتسجيل شهادة تخرجه من الجامعة، ودون شرط التحديث كل أسبوع؟

لأن «حافز أو راتب البطالة للخريجين» حق لهم، وليس هبة من مؤسسات لم تقم بواجبها، ولا هي خلقت فرص عمل جديدة للجيل الجديد الذي وعد بأن يجد عملا إن تخرج من الجامعة.

كذلك ـ وهو الأهم ـ من حق المجتمع أن يتم تخفيض نسبة البطالة إلى أقل قدر ممكن، وأن يصرف راتب لخريجي الجامعة العاطلين عن العمل، لأن البطالة مرتبطة ارتباطا طرديا بالجريمة، فكلما زادت نسبة البطالة زادت نسبة الجريمة، وهذا أمر لا يؤثر على الخريج والخريجة وحدهما، بل على المجتمع بأكمله في ارتفاع الجريمة.

فهل يحل أمر «حافز» إلى الأبد، بألا نسمع تلك التعقيدات والحجج الوهمية، وأن يتم تسجيل الخريج والخريجة إلى أن تجد لهم وزارة الخدمة أو العمل وظيفة، فيسقط الاسم من «حافز» تلقائيا بعد التوظيف؟

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

عقوبات بيئة عمل المرأة بحاجة إلى دراسة اقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/08/article_865251.html

كلمة الاقتصادية

لا شك أننا جميعا مع توفير بيئة عمل مناسبة سواء للرجال أو للنساء، والجميع يؤيد بشكل كامل مسألة توفير بيئة عمل تتناسب مع طبيعة المرأة السعودية وخصوصيتها، وتتناسب مع العادات والتقاليد السائدة، لكننا أيضا مع توفير مساحة من الوقت لتنفيذ وتطوير هذه البيئة، فالضغط المستمر على المؤسسات والاشتراطات الضخمة لتوفير هذه البيئة مع العقوبات التي ستطبق قد يتسبب في الخروج من السوق للكثير من المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، نظرا لارتفاع التكاليف، وقد ينتهي الأمر بتركيز الأسواق في يد شركات كبرى تحتكر السوق، وقد تمارس سياسات احتكارية ضارة، وحينها قد نعود لكي ندرس القرار مرة أخرى وندرس آثاره ونعلق العمل به كما جاء في قرار رسم العمالة الأجنبية الذي تم تعليق العمل به، ولكن بعد أن تأثر به العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد يستحيل عندها فك الاحتكارات التي تسببنا فيها.

من المهم إذًا أن تتم دراسات ميدانية اقتصادية واجتماعية كثيفة لمعرفة الأثر الواسع والبعيد للقرارات التي تتخذها وزارة العمل، خاصة عندما تستخدم الوزارة صلاحياتها لفرض غرامات وعقوبات على المخالفين في تطبيق الاشتراطات التي تفرضها، فهذه الغرامات وهذه العقوبات تمثل ضغوطا على الأسواق، وتتسبب حتما في تعطيل أهم مبدأ من مبادئ الأسواق وهو الحرية الاقتصادية، ولا نعرف عندما نعطل هذا المبدأ إلى أين ستأخذنا الوزارة، وإلى أي مدى ستتشوه العلاقات الاقتصادية في السوق.

فقضية البيئة المكانية لعمل المرأة السعودية قضية مهمة لا شك، ونحن مع 11 شرطا للبيئة المكانية لعمل المرأة التي أقرتها الوزارة، لكن من الواضح أن المؤسسات الصغيرة قادرة على بعض هذه الاشتراطات والبعض الآخر سيستحيل عليها ذلك، لأنها إن قامت بتوفير هذه الاشتراطات الصعبة فقد انتقلت من تصنيف الصغيرة إلى الكبرى، فكأن الاشتراطات وتنفيذها يتطلب رؤوس أموال كبيرة ستخرج المؤسسات الصغيرة من السوق تماما، فشروط مثل توفير مبنى مستقل تماما عن مبنى الرجال، وشرط تحديد مشرفة أو مديرة القسم المخصص للنساء "القسم النسائي"، وشرط تعيين

حراسة أمنية أو نظام أمني على قسم النساء في المنشأة التي تستقبل الجمهور، مثل هذه الشروط يصعب على أي مؤسسة تصنف صغيرة أن تنفذها، وهذا معناه التعرض للعقوبات، وضياع فرص عمل كثيرة، وسواء لأصحاب المحال والمؤسسات الصغيرة أو حتى للموظفات.
البيئة الآمنة مهمة جدا بلا شك، وهو مطلب ديني اجتماعي أساسي، وعمل المرأة ضرورة في بعض المنشآت، وهو خطوة صحيحة في طريق طويل، لكن كثرة الاشتراطات في هذا الجانب تعقد الموضوع تماما، ويجب أن نعي أن كل قرار نصدره يمس الأسواق له آثار اقتصادية واسعة، وكل قرار يمس الحرية الاقتصادية ويعزز من تدخل الدولة في الحركة الاقتصادية يتسبب في مشكلات لا حصر لها، ويفتح أبوابا من الفساد مغلقة، مرة أخرى نؤكد ضرورة هذه الاشتراطات التي جاءت بها وزارة العمل لبيئة عمل المرأة، ولكن نطالب بمزيد من الدراسة الاقتصادية لفهم الآثار والتكاليف التي ستتسبب فيها، وتأثيرها في هياكل الأسواق بدلا من أن نمشي في طريق على الرمال لا نستطيع إكماله وتضيع معالم العودة للبداية.،

هيئة لمكافحة الاقتصاد الخفي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950854

د. فهد محمد بن جمعة

لدينا جهل كبير في فهم الاقتصاد الخفي وخلط بين غسيل الأموال المتعلق بالنظام المالي، تستر العمالة، ومكافحة المخدرات وهي ثلاثة انظمة قائمة وهامة ولكنها جزء من الاقتصاد الخفي، فلو فرضنا انها جميعا تمثل 50% من الاقتصاد الخفي في السعودية فان ما تخفيه النسبه المتبقية (50 أو حتى 40%) أخطر بكثير مما تعالجه هذه الانظمة القائمة، بل انه يغذيها في الجانب الاقتصادي بانتشار الاعمال غير الشرعية والإجرامية ويحد من فعاليتها حيث إنها لا تعالج إلا نسبة محدودة من القضايا بعد ظهورها. هكذا تختلف اجراءات مكافحة الاقتصاد الخفي الذي يعتمد على مؤشرات اقتصادية عديدة منها مؤشر النقدية الذي بزيادتها ينمو الاقتصاد الخفي بشكل سريع وبنقصانها يتقلص. في البلدان المتقدمة يتم معالجتها من خلال قوانين التهرب الضريبي واستعمال شبكات المدفوعات عند الشراء بدلا من النقدية، بل ان بعضها حدد قيمة النقدية التي يجب قبولها عند الشراء. لكن السعوديه بلد نامٍ ومع وجود هذه الانظمة إلا انه يصعب تطبيقها في معظم الاحيان لغياب المعلومات وعدم وجود نظام ضريبي على المبيعات والدخل، اللذين يساعدان على معرفه مصادر التهرب الضريبي (الزكوي والرسوم). لذا علينا ان نطور نظاما شاملا يغطي جميع جوانب الاقتصاد الخفي بدلا من انظمة مشتتة يصعب التنسيق فيما بينها، مما سيقلص التكاليف المالية على الحكومة ويحقق منافع اقتصادية واجتماعية كبيرة.
وهنا الدعم توصل اليه الدكتور حامد المطيري في رسالته للدكتوراه في 2012 عن (قياس حجم الاقتصاد الخفي.. المملكة العربية السعوديه خلال الفترة 1970-2009م)، بأن المؤشرات الاقتصادية تؤكد على وجود الاقتصاد الخفي بجميع عناصره وآثاره السلبية على النمو الاقتصادي، وان ضعف تطبيق الانظمة في سوق العمل وفي سوق السلع والخدمات ووجود العمالة الاجنبية والغش التجاري وكذلك الفساد الاداري والمالي الناتج عن ضعف المراجعة والتدقيق، ساهمت في ظاهرة الاقتصاد الخفي. وأكدت رسالته بان السياسات الاقتصادية لها دور كبير في مكافحة الاقتصاد الخفي، اذا ما اخذت في الاعتبار خطورة الاقتصاد الخفي ومكافحته. لكن الذي شد انتباهي توصيته بضرورة مكافحة الاقتصاد الخفي بدراسة اسبابه وآثاره وتوحيد الانظمة التي تتناوله في نظام واحد متكامل وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الاقتصاد الخفي، وفي هذا الاطار أعتقد أن ما توصل اليه، هو ما نحتاجه للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي التي تكلف اقتصادنا ما يقارب 19% من

اجمالي الناتج المحلي او اكثر من 530 مليار ريال في 2013 وسيرتفع هذا الرقم في 2014 حسب تقديراتي بناء على تقرير البنك الدولي.
فقد يجادل البعض ان وجود الانظمة السابقه كافية ولا نحتاج الى نظام لمكافحة الاقتصاد الخفي، وهذا جدل ناتج عن جهل كبير في فهم الاقتصاد الخفي الذي يعني الاعمال التجارية التي يتم تداولها في الخفاء سواء كانت أصلها رسمي او غير رسمي وآثارها الخطيرة على اقتصادنا الكلي. رغم ان الانظمة الحالية لم تستطع الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي المتزايدة، حيث إن الاقتصاد الخفي يتجاوز تلك الانظمة الى ما هو اعمق من تجارة المبادلة وهروب رؤوس اموال محلية او اختفائها والتي تقدر بمليارات الريالات او المضاربات العقارية والمالية وغيرها بطريقة غير شرعية تضر بالاقتصاد والمواطن. فان توحيد جميع الانظمة القائمة التي تكافح أجزءاً من الاقتصاد الخفي تحت مظلة نظام الاقتصاد الخفي ستكون اكثر فاعلية واقل تكلفة على ميزانية الدولة.
فقد حان الوقت لوضع نظام للاقتصاد الخفي تشرف عليه هيئة لمكافحة الاقتصاد الخفي تشترك فيها جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة. ولنا عبرة في ولاية كاليفورنيا التي أنشأت (وحدة الاقتصاد الخفي) تحت اشراف المدعي العام بوزارة العدل للتعامل مع قضايا الاقتصاد الخفي في الأعمال التجارية، الضرائب، وانتهاكات الاقتصاد الخفي واستئثارها للعائدات المفقودة، وحماية العمال والأعمال التجارية من الشركات غير الشرعية والمستغلة وذلك باتخاذ الإجراءات المدنية والجنائية ضد الأشخاص الضالعين في الاقتصاد الخفي.

الفقراء22 في المئة من سكان العالم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م
اضغط هنا

بيروت - «الحياة»
أظهر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية العالمية وهو التقرير الأخير قبل انتهاء المهلة المعطاة للعالم لإنجاز الأهداف الثمانية (2015)، حصول ارتفاع كبير في عدد النازحين في العالم، يكاد يصل إلى 32 ألف شخص في اليوم الواحد. وساهمت أزمات المنطقة العربية في تغذية هذه المعضلة، إذ إن هناك 50 مليون لاجئ في العالم نصفهم من العرب، علماً بأن العرب يشكلون نسبة 5 في المئة من سكان العالم.
ويؤكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقديمه للتقرير الذي صدر عصر أمس في نيويورك، أن الأهداف الإنمائية التي التزم قادة العالم بتحقيقها لرفع مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف بين الناس وتحرير العالم من الفقر المدقع، أحدثت فارقاً عميقاً في حياة الناس، إذ تم وفق بيانات التقرير التي تعود إلى عام 2010، خفض الفقر في العالم إلى النصف قبل خمس سنوات من موعده عام 2015 النهائي.
ويشير التقرير إلى «ازدياد عدد المشردين الجدد ثلاثة أضعاف قياساً إلى عام 2010. وخلال السنة، أجبرت نزاعات 32 ألف شخص يومياً في المتوسط على ترك منازلهم. وبنهاية عام 2013 ضُرب رقم قياسي بلغ 51 مليون شخص أُجبروا بالقوة على النزوح في مختلف أنحاء العالم نتيجة للملاحقة والنزاع والعنف العام. ويدخل في عداد المشرّدين 16.7 مليون لاجئ، بينهم 11.7 مليون دخلوا ضمن مسؤولية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و 5 ملايين لاجئ فلسطيني من المسجلين لدى «أونروا». وبنهاية السنة، كان هناك 1.1 مليون شخص ينتظرون البتّ في طلباتهم للجوء. وهناك 33.3 مليون شخص ممن شرّدهم العنف والملاحقات لا يزالون يعيشون مشرّدين ضمن حدود بلدانهم. ولا تزال البلدان النامية، وكثير منها يعاني من الفقر، تتحمّل العبء الأكبر. وأصبحت سورية مصدراً رئيساً للاجئين عام 2013».
وفي سياق المعونة الإنمائية الدولية، «ارتفعت عام 2013 المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بنسبة 6.1 في المئة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2012، بعد سنتين من التراجع. وبلغت تلك المقدّمة من مجموعة بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 134.8 بليون دولار، وهو المستوى الأعلى.
وعام 2013، قدمت أميركا والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا المنح الأكبر. على أن الدنمارك ولوكسمبورغ والنروج والسويد بقيت تتجاوز الهدف الذي حدّدته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية والمتمثّل بنسبة 0.7 في المئة من الدخل الوطني في حين أن المملكة المتحدة بلغت هذا الهدف للمرة الأولى. كما ازدادت المعونات من بلدان أخرى غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. فبلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدّمتها دولة الإمارات العربية المتحدة 1.25 في المئة من الدخل الوطني، وهو المعدّل الأعلى بين كل البلدان في عام 2013».
ولاحظ التقرير أن «المعونة تتحول بعيداً من أفقر البلدان»، إذ في عام 2012، بلغت نسبة المعونة المقدّمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً 0.09 في المئة من مجموع الدخل الوطني الإجمالي للبلدان المانحة، وهو أدنى معدّل بلغته هذه المعونة منذ العام 2008».
ورأى رئيس شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في «إسكوا» عبد الله الدردري في لقاء صحافي عقد في بيروت قبل ساعات من إطلاق التقرير، أن «العالم كله يشهد مراجعة اقتصادية منذ بدء الأزمة الاقتصادية في 2007، ونشهد أدبيات جديدة تتعلق بطبيعة الثروة والإنتاج والاستهلاك والنمو وحصة الفرد من الناتج وبماذا نعرف الاقتصاد الحقيقي والورقي. وفي منطقتنا هناك جهد كبير يبذل على الأقل من «إسكوا» حول الاقتصاد الموائم للإنسان والاقتصاد الكلي الذي محوره المواطن».
ويضيف «على رغم الإنجازات هناك تحديات كبيرة، فعدد الفقراء لا يزال كبيراً، على رغم انخفاضه إلى 22 في المئة، وفي منطقتنا العربية حققنا أسرع معدل في انخفاض الفقر عند خط 1.25 دولار لكن هل هو مناسب لمنطقة بثرائها وقدراتها؟ فعندما قسنا خط الفقر عند مستوى 2.50 دولار للفرد يومياً تبين أن عدد الفقراء في المنطقة يصل إلى 40 في

المئة من السكان، مع الإشارة إلى أن الدول العربية الأربع التي كانت اقتربت في شكل لافت من تحقيق إنجازات كبيرة لأهداف الألفية كانت السعودية ومصر وتونس وسورية.
وإذا كانت نسبة السكان الذين يعانون من سوء تغذية انخفضت من 24 إلى 14 في المئة في العالم، إلا أن عدد الذين يعيشون تحت خط سوء التغذية في المنطقة العربية ارتفع من 30 مليوناً إلى 50 مليوناً، ما يعني تراجعاً.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5465

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10 رمضان 1435هـ - 8 يوليو 2014م

http://www.alriyadh.com/950897